

ايف لاکوست و مفهوم الديمقراطية العسكرية

إيف لاکوست (Yves Lacoste) هو أحد الجغرافيين الفرنسيين البارزين ولد في 7 سبتمبر 1929 في مدينة فاس المغربية حيث كان يعمل والده في الادارة الفرنسية، وهو من ابرز المفكرين الذين تناولوا القضايا الجيوسياسية والأنظمة السياسية في البلدان النامية، ومن ضمنها الجزائر. طُرِح مفهوم "الديمقراطية العسكرية" في الجزائر كتوصيف لطبيعة النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، حيث كانت المؤسسة العسكرية الفاعل الأساسي في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

1. مفهوم الديمقراطية العسكرية عند إيف لاکوست

في تحليل لاکوست للديمقراطية العسكرية، يمكننا ملاحظة أنه ينظر إليها على أنها نوع من "السلطة السياسية العسكرية" التي تستند إلى تحكم الجيش في الشؤون السياسية من خلال مؤسسات "ديمقراطية" شكلية، مثل الانتخابات أو البرلمانات. ولكن هذه المؤسسات عادة ما تكون ذات طابع صوري، في حين أن الجيش يحتفظ بالسلطة الفعلية. وهو يرى أن الديمقراطية العسكرية ليست ديمقراطية بالمعنى التقليدي حيث يكون للسلطة الشعبية دور كبير في تشكيل القرار السياسي.

خصائص الديمقراطية العسكرية

سيطرة الجيش على الحياة السياسية: يشير لاکوست إلى أن الأنظمة العسكرية تتميز بالتحكم الكامل من قبل المؤسسة العسكرية في الهيكل السياسي، وغالبًا ما يتم تبرير ذلك تحت شعار حماية الأمن القومي. التقنين الصوري للديمقراطية: في الديمقراطية العسكرية، قد تُجرى انتخابات شكلية، لكن هذه الانتخابات تظل محكومة بسيطرة الجيش، مما يعني أن الإطار الديمقراطي لا يعكس الواقع السياسي. الاستبداد داخل النظام: على الرغم من أن الديمقراطيات العسكرية قد تتظاهر بالعدالة والمساواة السياسية، فإن هذه الأنظمة غالبًا ما تتسم بالقمع، حيث يتم فرض الرقابة على وسائل الإعلام وحقوق الإنسان. الولاء العسكري: في هذا النوع من الأنظمة، يُفرض الولاء المطلق للمؤسسة العسكرية وتُعتبر هذه المؤسسة محورًا رئيسيًا للحفاظ على استقرار الدولة.

2. السياق التاريخي لنشوء الديمقراطية العسكرية و طبيعة النظام الجزائري بعد الاستقلال

الستة ثانية ليسانس علم الاجتماع

بعد استقلال الجزائر في عام 1962 ، كانت البلاد تعاني من إرث استعماري ثقيل ترك فراغًا سياسيًا ومؤسسيًا. تشير أعمال لاکوست إلى أن المؤسسة العسكرية، بقيادة جبهة التحرير الوطني، تمكنت من ملء هذا الفراغ، مما منحها شرعية وطنية استنادًا إلى دورها البارز في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي. يشير إيف لاکوست إلى أن النظام السياسي الجزائري الذي نشأ بعد الاستقلال عام 1962 كان يحمل طابعًا عسكريًا واضحًا. فبينما كان يُروج للديمقراطية من خلال شعارات العدالة الاجتماعية والاشتراكية، كانت السلطة الفعلية بيد الجيش والنخب المرتبطة به.

- يرى لاکوست أن صراعات ما بعد الاستقلال، مثل نزاع أحمد بن بلة مع قادة الجيش وعلى رأسهم هواري بومدين، ساهمت في ترسيخ مركزية السلطة بيد الجيش، حيث تم عزل القيادات المدنية المعارضة.
- يقول إيف لاکوست: "غياب مؤسسات ديمقراطية قوية عقب الاستقلال أفسح المجال أمام الجيش ليكون العمود الفقري للدولة الجزائرية، مدعومًا برصيد من الوطنية والشعارات الثورية (Lacoste, 1979, p. 93)".

- يقول لاکوست: الديمقراطية في الجزائر ليست سوى قناع تخفي خلفه النخبة العسكرية احتكارها للسلطة، مما يجعل المشاركة الشعبية مجرد واجهة رمزية (Lacoste, Y. 1976, p. 125)."
- ويشير لاکوست إلى أن الجيش الجزائري، باعتباره القوة الوحيدة المنظمة بعد الاستقلال، استطاع السيطرة على السلطة بشكل تدريجي، مستفيدًا من التفكك السياسي والاقتصادي الذي عانته البلاد خلال الفترة الاستعمارية.

3. العلاقة بين الجيش والدولة في الجزائر

لاکوست يشدد على أن الجيش الجزائري كان القوة الوحيدة القادرة على فرض النظام وضمان استقرار البلاد بعد حرب التحرير. ومع ذلك، فإن هذا الاستقرار جاء على حساب الديمقراطية الحقيقية. و في تحليله لعقود ما بعد الاستقلال، يُبرز لاکوست أن القيادات العسكرية احتكرت السلطة الاقتصادية من خلال سيطرتها على قطاع النفط والغاز. السيطرة على موارد الطاقة، وخصوصًا النفط والغاز، كانت الأداة الرئيسية التي استخدمها النظام العسكري للحفاظ على سلطته ومواجهة أي معارضة داخلية (Lacoste, Y. 1984, p. 143)."

4. الهيمنة الاقتصادية كأداة للسيطرة

الستة ثانية ليسانس علم الاجتماع

يشدد إيف لاکوست على أن السيطرة على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، كانت حجر الزاوية في استراتيجية النظام العسكري الجزائري. لقد أصبحت هذه الموارد وسيلة لضمان الولاءات الداخلية وشراء الاستقرار الاجتماعي. بعد تأمين النفط والغاز في السبعينيات، أصبح الجيش القوة الفعلية التي تتحكم في توجيه الإيرادات الوطنية. وهذا ما مكن النظام من استثمار العائدات في مشروعات كبرى تحمل طابعاً شعبوياً لكنها تعزز سيطرة الدولة. حسب لاکوست: "الثروة النفطية كانت الأداة الأكثر فعالية في يد النظام العسكري، حيث وظفت لإسكات المعارضة وضمان استقرار داخلي مؤقت (Lacoste, 1984, p. 143)."

مصادر القوة العسكرية:

الإرث الثوري: الجيش اعتبر نفسه الحارس الشرعي لاستقلال البلاد.

ضعف المعارضة السياسية: الأحزاب المدنية لم تتمكن من تشكيل بديل حقيقي.

السيطرة الاقتصادية: النفط والغاز، وهما العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، كانا تحت سيطرة الدولة العسكرية.

في كتابه "الجغرافيا السياسية: سلاح لمواجهة الواقع (Géographie du pouvoir)"، يشرح لاکوست كيف أسست الجزائر كدولة مركزية تتحكم فيها النخبة العسكرية. ويبين أن الانتخابات والبرامج السياسية غالباً ما كانت تدار من قبل المؤسسة العسكرية لضمان استمرارها في السلطة. يقول لاکوست: "إن النظام الجزائري في الستينيات والسبعينيات يُظهر بوضوح كيف يمكن لمؤسسة عسكرية أن تتبنى خطاباً شعبوياً ظاهرياً، بينما تظل القرارات السياسية والاقتصادية محصورة في أيدي قيادتها".

(Lacoste, Y. 1979, p. 98)

5. أيديولوجيا الديمقراطية العسكرية

- يشير لاکوست إلى أن الديمقراطية العسكرية في الجزائر ليست مجرد هيكل سلطوي، بل لها خطاب أيديولوجي يهدف إلى تبرير استمرارها. فقد استُخدمت شعارات العدالة الاجتماعية، الوحدة الوطنية، والاشتراكية كأدوات خطابية لإخفاء الطابع السلطوي للنظام.
- الشعارات الثورية والديمقراطية الشكلية: الانتخابات التي أُجريت في الجزائر خلال هذه الفترة كانت غالباً محسوبة لصالح مرشحين مدعومين من النخبة العسكرية.
- دور جبهة التحرير الوطني: أصبحت الجبهة، التي كانت حركة تحريرية، حزباً سياسياً يروج لأيديولوجيا النظام ويخدم كوسيط بين الجيش والمجتمع. يقول لاکوست: "الديمقراطية العسكرية ليست مجرد نظام سياسي، بل

هي أيضًا سردية أيديولوجية تستغل مفاهيم الحرية والثورة لتحقيق أهداف سلطوية" (Lacoste, 1984, p. 145).

6. أزمة الشرعية وتحديات الديمقراطية العسكرية

يشير لاکوست إلى أن "الديمقراطية العسكرية" بطبيعتها تُنتج أزمات شرعية على المدى البعيد، حيث أن النظام الذي يعتمد على القوة العسكرية والإيرادات النفطية لا يستطيع توفير استجابة حقيقية لمطالب الشعب.

الأزمات التي أبرزها لاکوست:

الأزمة الاقتصادية: انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع قدرة الدولة على تمويل سياسات شراء الولاءات.
الأزمة السياسية: الاحتجاجات الشعبية في الثمانينيات، وأبرزها أحداث أكتوبر 1988، كانت انعكاسًا لفشل النظام في تحقيق طموحات الشعب.

الأزمة الأمنية: ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة في التسعينيات كشف هشاشة النظام وعمق السخط الشعبي.
 لاکوست: "عندما لا تستطيع المؤسسة العسكرية تلبية التوقعات الاقتصادية والاجتماعية، فإن واجهة الديمقراطية التي تبنتها تصبح عبئًا إضافيًا على شرعيتها" (Lacoste, 1989, p. 161).

7. مقارنات مع أنظمة عسكرية أخرى

في كتاباته، يقارن لاکوست النظام الجزائري مع أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ورغم التشابه في استخدام الجيش كوسيلة للسيطرة، فإن لاکوست يبرز خصوصية الحالة الجزائرية كونها نشأت في سياق ثوري ضد الاستعمار. بينما كانت بعض الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية تُمارس القمع بلا غطاء أيديولوجي، كان النظام الجزائري يُغلف سياساته بشعارات وطنية وثورية.

8. النقد الموجه إلى مفهوم الديمقراطية العسكرية

يرى لاکوست أن الديمقراطية العسكرية هي تناقض في المصطلح ذاته، حيث أن الديمقراطية تفترض مشاركة واسعة من الشعب في اتخاذ القرار، بينما كانت السلطة مركزة بيد الجيش. يقول إيف لاکوست: "في الجزائر، أُعيد تعريف الديمقراطية لتكون مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام القائم، دون أن تعكس الإرادة الحقيقية للشعب". (Lacoste, Y. 1989, p. 157).

9. تحليل نقدي لمفهوم الديمقراطية العسكرية

تناقض المفهوم:

الستة ثانية ليسانس علم الاجتماع

يرى لاکوست أن الجمع بين الديمقراطية والعسكرية في مصطلح واحد يعكس مفارقة كبيرة:

- الديمقراطية تعني مشاركة شعبية واسعة.
- العسكرية تعني تركيز السلطة بيد فئة قليلة.
- هذا التناقض، وفقًا للاکوست، يفسر سبب هشاشة هذا النظام عند مواجهة أزمات اقتصادية أو سياسية كبرى.

الدور المزدوج للجيش:

- حامي الدولة: الجيش كان حامي وحدة الجزائر من التفكك الداخلي.
- معيق للتطور الديمقراطي: هيمنته على السلطة حالت دون تطور نظام سياسي تعددي.
- يناقش تطور النظام الجزائري تحت سيطرة الجيش.

خاتمة

يمكن تلخيص رؤية إيف لاکوست حول "الديمقراطية العسكرية" في الجزائر بأنها نموذج سياسي مؤقت ومرحلي، استطاع الحفاظ على الاستقرار في البداية لكنه فشل في توفير أسس ديمقراطية حقيقية ومستدامة. لقد أصبح هذا النظام مرآة للتوتر بين الشرعية الثورية ومتطلبات الحكم العصري القائم على المشاركة الشعبية

الخلاصة

يلخص إيف لاکوست مفهوم "الديمقراطية العسكرية" في الجزائر بأنه نظام ذو واجهة ديمقراطية شكلية تخفي خلفها هيمنة النخب العسكرية على السلطة السياسية والاقتصادية. ورغم إسهامه في تحقيق الاستقرار النسبي بعد الاستقلال، فإن هذا النظام قوض فرص تطور نظام ديمقراطي حقيقي.

المراجع الأساسية

- Lacoste, Yves. (1976). Géopolitique: La longue guerre franco-algérienne. Paris: La Découverte.، ص. 120-135.
- Lacoste, Yves. (1979). Géographie du pouvoir. Paris: François Maspero.، ص. 90-110.
- Lacoste, Yves. (1984). L'État et le pétrole en Algérie. Paris: PUF.، ص. 140-160.

- Lacoste, Yves. (1989). Les États autoritaires en Afrique du Nord. Paris: Hachette., ص. 150-170
- . Entelis, J. P. (1986). Algeria: The Revolution Institutionalized. Boulder: Westview Press.
- Evans, M., & Phillips, J. (2007). Algeria: Anger of the Dispossessed. Yale University Press..
- Quandt, W. B. (1998). Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.